



شهدت زيادة بنحو 134,046 حساباً منذ بداية يناير حتى أغسطس 2025

# 1,281 مليون حساب مصرفي للعمالة المنزلية ومحدودي الدخل

وترسيخ الاستقرار المالي من خلال الرقابة الصليقة على القطاع المصرفي وتحليل المخاطر وتحديد مكامن الضعف والقوة وتحولات السياسات التحوطية، وتنعكس جهود بنك الكويت المركزي في تعزيز الاستقرار المالي من خلال ارتفاع مستويات الملاءة المالية للقطاع المصرفي الكويتي (18,1٪ في سبتمبر 2025)، وانخفاض القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض عند أدنى مستوياتها (1,6٪ في سبتمبر 2025)، ويبلغ معدل تغطية القروض غير المنتظمة نحو 239٪ كما في سبتمبر 2025.

ويبلغ عدد الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي 93 وحدة، منها: 10 بنوك محلية، و11 بنكا اجنبياً، و72 شركة عاملة ومسجلة لدى بنك الكويت المركزي (بما في ذلك شركات التمويل، وشركات استثمار، وشركات صرافة، وشركة معلومات ائتمانية، وشركات اعمال دفع إلكتروني للأموال).

من جهة ثانية، يواصل القطاع المصرفي دوره الحيوي بدعم الاقتصاد، حيث تبلغ نسبة الموجودات للبنوك المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي 208,5٪ في نهاية أكتوبر 2025، وتبلغ نسبة السيولة الائتمانية للمقيمين إلى الناتج المحلي الإجمالي 110٪ في نهاية أكتوبر 2025.



أحمد مغربي

كشفت بيانات رسمية أن إجمالي عدد الحسابات المصرفية لذوي الدخل المحدود أو الضعيف وأصحاب الوظائف الوظيفية والأعمال الخدمية والحرفية البسيطة والعمالة المنزلية بلغ 1,281,280 حساباً حتى شهر أغسطس 2025، مقارنة بعدد 1,147,234 حساباً في شهر يناير 2025، أي بزيادة قدرتها 134,046 حساباً وبنسبة نمو بلغت 11,7٪ خلال تلك الفترة.

وأظهرت البيانات التي نشرها بنك الكويت المركزي ضمن «إيجاز بشأن أوضاع الاقتصاد السوقي»، وأطلقت عليه «الأنباء»، أن توفير الحسابات المصرفية لكل العمالة ضمن جهود البنوك المحلية لتوفير الشمول المالي الذي يهدف إلى نفاذ كل فئات المجتمع في النظام المالي وتعزيز القدرة على إدارة الموارد المالية والاندماج في النشاط الاقتصادي وتعزيز الرفاه المالي والاقتصادي.

وشددت على أن البنوك تولى أهمية خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة بما يضمن توفير الخدمات المصرفية لهم بما يناسب احتياجاتهم، وذلك من خلال أفرع مجهزة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة تضم موظفين مدربين على التواصل بلغة الإشارة، إضافة إلى وضع أجهزة

سوف آلي مجهزة لخدمة هذه الشريحة من العملاء، وتلزم تعليمات بنك الكويت المركزي البنوك بتحديد فرع واحد على الأقل في كل محافظة من محافظات دولة الكويت لتقديم الخدمات المصرفية لذوي الاحتياجات الخاصة.

وذكرت أن «المركزي» يؤدي دوراً محورياً في تمكين اقتصاد السوق، من خلال تمكين قوى العرض والطلب من العمل بكفاءة، مع الحفاظ على توازن السيولة، وتعزيز الثقة بالنظام النقدي والمالي. ومن خلال أدواته الرقابية، يعزز بنك الكويت المركزي

البيئة التي تزدهر فيها المبادرة الفردية والاستثمار والابتكار ضمن سوق حر منضبط ومستدام. وأشارت إلى أنه نجح في ترسيخ الاستقرار النقدي من خلال المحافظة على الثبات النسبي للأسعار واستقرار العملة والقوة الشرائية للدينار الكويتي بما يدعم

الاستثمار والاستهلاك، وترسيخ الاستقرار النقدي من خلال مراقبة المؤشرات الاقتصادية وتقييم تأثير التطورات على الاقتصاد المحلي واستشراف المستقبل الاقتصادي وتحولات السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف حيث عزز نظام

## خفض سعر الخصم إلى 3,5٪.. لتحفيز القطاعات الاقتصادية

في إطار متابعة «المركزي» المستمرة لتطوير أهم المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية والنقدية العالمية وانعكاساتها المحتملة على أداء الاقتصاد المحلي، وفي ظل ما تفرضه هذه التطورات من ضرورة استجابة السياسات بحسب مقتضيات وظروف كل اقتصاد، خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس ليصبح 3,5٪ بدلا من 3,75٪ اعتباراً من 11 ديسمبر 2025. ويأتي ذلك القرار لمواكبة تطورات الأوضاع في الاقتصاد المحلي، وتحفيز أنشطة القطاعات الاقتصادية مع المحافظة على متانة الأوضاع المالية لوحدات القطاع المصرفي

والمالي، هذا وتبين المؤشرات كما في نهاية أكتوبر 2025 استمرار الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية وجاذبيته كوعاء مجز للمخدرات المحلية.

ويؤكد «المركزي» متابعته المتواصلة والحثيثة للتطورات الاقتصادية والنقدية العالمية والمحلية، بما يكفل اتخاذ الإجراءات اللازمة عبر توظيف أدوات السياسة النقدية وأدوات التحوط الكلي المتاحة لديه، بنهج متدرج ومتوازن ومرن لتعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت.

## 445,5 مليار دولار حقوق مساهمي القطاع المصرفي بدول «التعاون».. و49,65 ملياراً نصيب المحلية منها

أصدر «المركزي» بتاريخ 3 ديسمبر 2025 وثائق «إطار المرونة السيبرانية والتشغيلية للبنوك والمؤسسات المصرفية المحلية» المحدث لإطار الأمن السيبراني للقطاع المصرفي المحلي الصادر في 2020، والذي يشمل:

- 1 - إطار آلية العمل في مجال المرونة السيبرانية للبنوك والمؤسسات المالية المحلية.
- 2 - إطار للمرونة السيبرانية يتضمن الضوابط الواجب الالتزام بها ومعايير لقياس فاعلية الممارسة في مجالات متعددة.
- 3 - إطار تفصيلي للمرونة التشغيلية يتضمن الضوابط الواجب الالتزام بها ومعايير لقياس فاعلية الممارسة في مجالات متعددة.

4 - إطار لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة وسلاسل الإمداد يتضمن الضوابط الواجب الالتزام بها ومعايير لقياس فاعلية الممارسة في مجالات متعددة.

5 - إطار لمكافحة الاحتيال يتضمن الاستراتيجية والحوكمة وإدارة المخاطر وتبادل المعلومات وإدارة الحوادث المتعلقة بالاحتيال.

6 - إطار لبناء القدرات البشرية في مجال الأمن السيبراني.

## 3,82 تريليونات دولار موجودات 53 بنكاً خليجياً.. و438 ملياراً للكويتية

**4,7٪ نمو صافي أرباحها في 9 أشهر إلى 1,3 مليار دينار**

**«النشال»: 422,1 مليون دينار صافي أرباح البنوك الكويتية بالربع الثالث**

ذكر تقرير النشال الاقتصادي الأسبوعي أن قطاع البنوك الكويتية، ويشمل 9 بنوك، حقق خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام الحالي نمواً في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، إذ بلغت الأرباح بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية نحو 1,304 مليار دينار، بارتفاع مقداره 58,9 مليون دينار أو ما نسبته 4,7٪ مقارنة بنحو 1,245 مليار دينار للفترة ذاتها من عام 2024. وحققت البنوك أرباحاً بنحو 422,1 مليون دينار خلال الربع الثالث من عام 2025، مقارنة بنحو 477 مليون دينار للربع الثاني من العام ذاته، أي بانخفاض بنحو 54,9 مليون دينار وبنسبة 11,5٪، بينما مرتفعة بنحو 16,9 مليون دينار وبنسبة 4,2٪ مقارنة مع أرباح الربع الأول البالغة نحو 405,2 مليار دينار.

وتشير الأرقام إلى أن 7 بنوك حققت ارتفاعاً في مستوى أرباحها، مقابل بنكين حققا انخفاضاً مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وبلغت قيمة إجمالي المخصصات التي احتجزتها البنوك خلال الأشهر الـ 9 الأولى من عام 2025 نحو 183 مليون دينار مقارنة بنحو 178,8 مليون دينار، أي أنها ارتفعت بنحو 4,2 ملايين دينار أو بنحو 2,3٪. ويعد هذا الأداء جيداً في ظل الأوضاع غير المواتية للاقتصاديين المحلي والعالمي. وبلغت أرباح البنوك التقليدية، وعددها 5 بنوك، نحو 675 مليون دينار، مثلت نحو 75,8٪ من إجمالي صافي أرباح البنوك الـ 9، ومرتفعة بنحو 2,6٪ مقارنة بالأشهر الـ 9 الأولى من عام 2024. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 629,3 مليون دينار ومثلت نحو 48,2٪ من إجمالي صافي أرباح

المحلل المالي

كشفت دراسة إحصائية، أعدها «الأنباء»، حول المركز المالي للبنوك الخليجية والبالغ عددها 53 بنكاً تقليدياً وإسلامياً، عن تسجيل إجمالي موجوداتها نحو 3,82 تريليونات دولار، كما في 30 سبتمبر 2025، فيما بلغ إجمالي حقوق مساهميها نحو 445,55 مليار دولار.

وتستحوذ البنوك الكويتية على نحو 11,5٪ من إجمالي موجودات البنوك الخليجية، بما قيمته 438 مليار دولار، وذلك بنهاية سبتمبر 2025، لتحل بذلك في المرتبة الرابعة خليجياً من حيث حجم الموجودات، فيما بلغ إجمالي حقوق مساهمي البنوك الكويتية نحو 49,65 مليار دولار، محتلة أيضاً المركز الرابع خليجياً من حيث حجم حقوق المساهمين. وفي التفاصيل، تظهر البيانات تصدّر البنوك الإماراتية للقطاع المصرفي الخليجي من حيث إجمالي الموجودات كما في 30 سبتمبر 2025، حيث بلغت الموجودات المجمعة للبنوك المدرجة في بورصتي دبي وأبوظبي ما قيمته 1,3 تريليون دولار، مستحوذة على 34٪ من إجمالي موجودات البنوك الخليجية، وتتوزع تلك الموجودات بين 746,71 مليار دولار للبنوك المدرجة في